

قتل النفس المؤمنة

فى

ضوء القرآن الكريم

إعداد

د/ شعبان محمد عطية على

المدرس بقسم التفسير علوم القرآن

بكلية أصول الدين بالقاهرة جامعة الأزهر

مقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا وأشهد أن سيدنا وحيبنا محمداً عبد الله ورسوله وصفيه من خلقه وحبيبته وعلى اله وصحبه والتابعين لهم بإحسان الى يوم الدين.

وبعد ، ، ،

فقد انزل الله سبحانه وتعالى خير كتبه على خير رسله محمد ﷺ ليكون منهج حياة ودستور عمل نلمح ذلك من خلال اهتمام هذا الكتاب بكل ما يتعلق بحياة الإنسان حيث وضع من القواعد والمبادئ ما يحقق للإنسان سعادته في الدنيا ونجاته يوم القيامة. من أجل ذلك فقد اهتم العلماء بدراسة هذا الكتاب تفسيراً واحكاماً واستنباطاً لعلوم أخر ، وفيما يتعلق بعلم التفسير فقد وجد العلماء أن القرآن الكريم أحياناً يذكر الموضوع الواحد في موضع واحد وأحياناً يفرق الحديث عن الموضوع الواحد في مواضع متعددة ومواطن مختلفة. وهو ما يسمى بالتفسير الموضوعي.

وإذا كان القرآن الكريم يفرق الحديث عن الموضوع الواحد فذلك يعطيه مزيداً من الأهمية من خلال التذكير به على فقرات متعددة هذا وقد اهتم علماءنا ومشايخنا - بجمع الآيات المتعلقة بموضوع واحد على طريق مخصوصة - إيماناً منهم بأن القرآن حيث عرض له فلا بد أن يكون هذا الموضوع على درجة عظيمة من الأهمية. وإيماناً منهم كذلك بأن الموضوع الواحد كالقصة الواحدة حيث تجتمع أجزاؤه وتكتمل عناصره تتضح معالمة.

هذا وقد لفت نظري موضوع قتل النفس المؤمنة في ضوء القرآن الكريم وذلك لما رأيت وسمعت من خلال ما تتناقله وسائل الإعلام بمختلف أنواعها لجرائم متعددة

تؤدي في المجزية الى أن يسفك مسلم دم مسلم لذلك عزمنا على تناول هذا الموضوع من خلال النقاط الآتية :-

١- وجوب المحافظة على النفس المؤمنة.

٢- أنواع القتل.

٣- هل لمن قتل مؤمنا متعمدا توبة.

٤- ما يباح به دم المؤمن.

أ - الثيب الزاني.

ب- النفس بالنفس.

ج- التارك لدينه المغارق للجماعة.

د - هل هناك حالات أخرى يباح بها دم المسلم.

خاتمة.

تحذير القرآن من قتل النفس المؤمنة

حذر الإسلام من سفك دم المسلم ذلك لأن دماء المسلمين عند الله عز وجل محترمة مكرمة لا يحل سفكها إلا بحق أوجب ذلك. على ما سيأتى بيانه - لذلك نجد أن القرآن العظيم قد شدد على حرمة هذه الجريمة وتوعد فاعلها بأقسى عقاب خذ مثلاً قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعْنَةُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾^(١) فالآية وعيد من الله عز وجل لمن قتل مؤمناً متعمداً بأن له جهنم أولاً وبالخلود فيها ثانياً وبغضب من الله ثالثاً وبلعنة من الله رابعاً وبمذاب عظيم قد أعد له خامساً وما كل هذا الوعيد إلا لعظم هذه الجريمة عند الله عز وجل إلا من تاب وآمن على خلاف فى المسألة سيأتى فى موضعه إن شاء الله تعالى.

ومثلاً قوله تعالى فى شأن عباد الرحمن : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٢) فالآيات تصرح بالوعيد لمن يفعل هذه الجرائم مجتمعة أو واحدة منها بأنه يلقى أثاماً هذا أولاً وثانياً : يضاعف له العذاب وثالثاً : يخلد فيه مهاناً إلا من تاب ومثلاً قوله تعالى :

﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ۖ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾^(٣)

وهذا تصريح بأن الموعودة تسأل يوم القيامة ولكن على سبيل التوبيخ والتقريع لقاتلها لعظم جنايته.

(١) سورة النساء الآية ٩٣.

(٢) سورة الفرقان الآيات : ٦٨ ، ٧٠.

(٣) سورة التكوين الآيات ٨ ، ٩.

ولا يخفى أن ما ورد في هذه الآيات الثلاث ومثيلاتها إنما هو على سبيل بيان عظم هذه الجريمة وخطورتها (إذ ليس في هذه الحياة الدنيا كلها ما يساوى دم مسلم يريقه مسلم عمداً ، وليس في ملابسات هذه الحياة الدنيا كلها ما من شأنه أن يوهن من علاقة المسلم بالمسلم إلى حد أن يقتله عمداً. وهذه العلاقة التى انشأها الإسلام بين المسلم والمسلم من المتانة والعمق والضخامة والغلاوة والإعزاز بحيث لا يفترض الإسلام أن تخدش هذا الخدش الخطير أبداً^(١)).

وبالإضافة إلى قطع هذه الرابطة بين المسلم والمسلم رغم قوة هذه الرابطة لدرجة أنه لا يوجد سبب يبلغ من ضخامته أن يفوق ما بين المسلم والمسلم وشيجة العقيدة التى تربط بينهما - فإن هذه الجريمة تدل كذلك على استهانة القاتل بهذه النفس الانسانية التى كرمها الله عز وجل على سائر مخلوقاته كما صرح به القرآن: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(٢) وأيضا فهذه الجريمة فيها ما فيها من خطورة على المجتمع الإسلامى وتهديد لأمنه واستقراره وبالتالي تنتشر الفوضى ، ويعم الفساد ويسود الاضطراب فى المجتمع الاسلامى بأسره وهذا فيه ما فيه إحياء لعادات العرب قبل الإسلام والتى قضى عليها الإسلام بما زرع فى نفوس المسلمين من مودة وحب وألفة وإزالة للفوارق الاجتماعية بين الناس وأيضا بصهرة المسلمين الصادقين جميعاً فى بوتقة واحدة ألا وهى الأخوة الإسلامية ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ...﴾^(٣).

وإذا كان هذا هو موقف القرآن من هذه المسألة فإن السنة النبوية المباركة لم تقل عنه شأناً بل جاءت مؤكدة لما جاء فى القرآن وموضحة له على ما هو الشأن من

(١) فى ظلال القرآن ٧٣٥/٢.

(٢) سورة الاسراء الآية ٧٠.

(٣) سورة الحجرات الآية ١٠.

كونها بياناً لهذا الكتاب العزيز).....وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ^(١)

أقول أكدت السنة على الوعيد الوارد ذكره في القرآن في شأن قتل النفس بغير حق في أحاديث كثيرة:

١- منها ما صرح فيه بكون هذه الجريمة من الموبقات أو من الكبائر فمن أبى هريرة رضى الله عنه _ أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات قالوا : وما هن يا رسول الله؟ قال : اجتنبوا السبع الموبقات قالوا : وما هن يا رسول الله؟ قال : الشرك بالله ، وبالسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق...^(٢) الحديث .

وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : (الكبائر الإشراك بالله وعقوق الوالدين أو قال اليمين الغموس شك شعبة وقال معاذ حدثنا شعبة قال : الكبائر : الإشراك بالله ، واليمين الغموس، وعقوق الوالدين - أو قال - وقتل النفس)^(٣) وعن عمرو بن شرحبيل قال : قال عبد الله قال رجل يا رسول الله : أى الذنب أكبر عند الله؟ قال : أن تدعوا الله نداً وهو خلقك. قال : ثم أى؟ قال : ثم أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك....(الحديث.^(٤)

(١) سورة النحل الآية ٤٤.

(٢) أخرجه البخارى في كتاب الوصايا باب قوله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) (فتح البارى

٤٦٢/٥) حديث رقم ٦٦٧٢ ومسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب بيان الكبائر وأكبرها ٩٧/١٤.

والإمام النسائى في سننه في كتاب الوصايا - باب اجتناب أكل مال اليتيم ج ٦١٩/٣ حديث رقم ٣٦٧٣.

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الديات باب قوله تعالى: (ومن أحيائها....) الفتح ١٩٩/١٢.

(٤) أخرجه الإمام البخارى في كتاب الديات باب قول الله تعالى: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً ففتح البارى ومسلم في

كتاب الإيمان - باب كون الشرك أفبح الذنوب ٩٠/١٤١/١) والنسائى في السنن في كتاب تحريم الجرم باب

ذكر أعظم الذنب ج ٣ / ٧٦٣ ، ٧٦٤).

ومنها ما جاء على سبيل الوعيد باليأس من رحمة الله كحديث (من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقي الله مكتوب بين عينيه أيمس من رحمة الله)^(١) وعن عمر أن رسول الله ﷺ قال : (لن يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً)^(٢). وعنه أيضاً : إن من ورطات الأمور التي لا مخرج لن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله^(٣).

ومنها ما جاء على سبيل الوعيد بالنار لن فعل ذلك فعل أبى بكرة أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قلت يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال : إنه كان حريصاً على قتل صاحبه^(٤).

ومنها ما جاء على سبيل بيان أن ذلك من فعل الكافرين فعن أبى عبد الله ابن عمر عن النبي ﷺ قال : "لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض"^(٥) ومنها ما جاء على سبيل بيان أن هذه الجريمة هي من أعظم الحرمات ففي الحديث "لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا"^(٦).

ومنها ما جاء على سبيل أن هذه الجريمة لعظمها عند الله تعالى هي أول ما يقضى فيه يوم القيامة من حقوق العباد فعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "أول ما يقضى بين الناس في الدماء"^(٧).

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب الديات باب التغليب في قتل مسلم ظالماً ٣٨١/٢ وذكره الحافظ السيوطي في الجامع الصغير وضعفه ١٦٥/٢ طبعة مكتبة ومطبعة الشهد الحسيني بدون تاريخ.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الديات باب قول الله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) الفتح ١٧/١٩٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الديات باب قول الله تعالى : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) الفتح ١٧/١٩٤.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الايمان (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا.....) فتح الباري ١/١٠٦.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الديات باب ومن أحيها فتح الباري ١٧/١٩٨.

(٦) أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدم باب تعظيم الدم ج ٣/٧٥٣ ، ٧٥٤ وإسناده صحيح.

(٧) أخرجه البخاري في كتاب الديات باب قول الله تعالى (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) الفتح ١٧/١٩٤.

ومنها ما جاء على سبيل نفى الإسلام على مجرد حمل السلاح على مسلم فعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : "من حمل علينا السلاح فليس منا" (١).

إن الإقدام على قتل مسلم عن عمد وقصد جريمة كبرى ولاشك لأن جود المسلم بجوار أخيه المسلم مسألة كبيرة جداً ، ونعمة عظيمة ، عظيمة جداً ؟ ومن العسير تصور أن يقدم مسلم على إزالة هذه النعمة عن نفسه. إن هذا العنصر المسلم عنصر عزيز في هذه الأرض ، واشد الناس شعوراً بإعزاز هذا العنصر هو المسلم مثله ، فمن المسير أن يقدم على إعدامه بقتله ، وهذا أمر يعرفه أصحابه يعرفونه في نفوسهم ومشاعرهم وقد علمهم الله إياه بهذه العقيدة ، وبهذه الوشيجة وبهذه القرابة التي تجمعهم في رسول الله ﷺ ثم ترتقى فتجمعهم في الله سبحانه الذي الف بين قلوبهم ذلك التأليف الرباني العجيب (٢).

إن الإقدام على قتل مسلم يعتبر جحوداً بوجود هذه النعمة لذا استحق القاتل الوصف بأنه ليس من المسلمين والبشارة باليأس من رحمة الله تعالى وبالوعيد بالنار على نحو ما مر من أحاديثه ﷺ التي تصرح بعظم وخطورة هذه الجريمة الذكراء.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الديات باب قول الله تعالى (ومن أحيائها) الفتح ١٢/١٩٩.

(٢) في خلال القرآن ٧٣٥/٢.

١- أنواع القتل

قسم جمهور الفقهاء القتل إلى ثلاثة هي :

أ - العمد المحض : وهو يقتل إنساناً بما يقتل به غالباً كسيف أو سكين أو سلاح فهذا عمد محض يجب فيه القصاص لأنه تعمد قتله بشئ يقتل في الغالب.

ب- شبه العمد : وهو أن يقصد ضرب إنسان بما لا يقتل بمثله غالباً مثل أن يضربه بعصا خفيفة أو بحجر صغير فمات فلا قصاص عليه وتجب عليه دية مغلظة على عاقلته مؤجلة على ثلاث سنين.

ج- الخطأ المحض : هو أن لا يقصد قتله بل قصد شيئاً آخر فأصابه فمات منها كأن يضربه بعصا خفيفة لا تقتل غالباً فيموت ، أو يلطمه بيده أو يضربه بحجر صغير فيموت فهذا خطأ في القتل ، وإن كان عمداً في الضرب فهذا لا قصاص فيه ، بل تجب فيه دية مخففة على عاقلته مؤجلة على ثلاث سنين.

وهذا التقسيم هو رأي جمهور الفقهاء وقد روى عن عمر وعلى وبه قال الشعبي والنخعي وحمادة وحماة وأهل العراق والثوري والشافعي وأصحاب الرأي أما الإمام مالك رحمه الله فقد أنكر شبه العمد وقال : ليس في كتاب الله إلا العمد والخطأ فأما شبه العمد فلا يعمل به عندنا وجعله من قسم العمد لأنه زيادة على ما ورد به النص^(١).

قلت : والحق مع الجمهور في هذه المسألة لأن الدماء أحق ما احتيط لها ، إذ الأصل صيانتها فلا تستباح إلا بأمر بين لا إشكال فيه. وهذا فيه إشكال لأنه لما كان مقترداً

(١) الفنى لابن قدامة ٣٣٣/١١ وما بعدها يتمرف وفقه السنة ١٧/٣ وما بعدها يتمرف.

بين العمد والخطأ حكم له بشبه العمد لأن الضرب مقصود والقتل غير مقصود أعنى أنه إن كان قد قصد ضربه لكنه لم يقصد قتله بهذا الضرب وبالقالي يسقط القول وتجب الدية وأيضاً فقد ورد ذكر شبه العمد في حديث صحيح عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال : ألا إن دية الخطأ شبه العمد وما كان بالسوط والعما مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها^(١).

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الديات - باب في الخطأ شبه العمد ٨٥/٤ وإسناده حسن من أجل عقبة بن لؤس قال عنه الحافظ في التقريب (صدوق) وبقية رجاله ثقات. وأخرجه النسائي برجال ثقات في كتاب النسابة - باب كم دية شبه العمد مجلد ٤ / ٨ ج ٤٠ / ٤ ابن ماجه في سننه في كتاب الديات - باب دية شبه العمد مغلظة بإسناد النسائي ٨٧٧/٢.

٢- هل للقاتل عمداً توبة؟

أجمع المسلمون على تحريم قتل المسلم بغير حق واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة سبق ذكرها لكن حدثت ووقعت هذه الجريمة - أعنى جريمة قتل المؤمن - فلا ينبغي إلا أن تكون على سبيل الخطأ أما أن يكون ذلك عمداً فهذا فوق كونه ليس في الحسبان هو فوق تصور النفس المؤمنة فإن حدث وقتل مؤمن مؤمناً عمداً فقد فسق وأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه وتوبته مقبولة عند أكثر أهل العلم كما نطق به حديث عبادة في الصحيح وكما صرح القرآن بهذا في أكثر من موضع.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا توبة له واستدلوا على ذلك بأدلة منها :

١- ما جاء عن سعيد بن جبير أنه سأل ابن عباس : هل لمن قتل مؤمناً متعمداً من توبة؟ قال : لا فتلوت عليه الآية التي في الفرقان :

﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِنَّا بِالنَّحْقِ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ۖ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾^(١) الآيات قال هذه آية مكية نسختها آية مدنية ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ الآية^(٢)

(١) سورة الفرقان الآيات ١٨ : ٧٠.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب التفسير ٥ / ٨٧٦ وزاد في رواية ابن هاشم فتلوت عليه الآية التي في الفرقان إلا من تاب. والبخارى بذخوه في كتاب التفسير باب (والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر.....) القحج ١٠٦/٨.

٢- ما أخرجه الإمام مسلم عن سعيد بن جبير أيضاً قال : اختلف أهل الكوفة في قتل المؤمن فرحلت إلى ابن عباس فقال: نزلت في آخر ما نزل ولم يفسخها شيء^(١) وفي رواية أخرى : قال ابن عباس: نزلت هذه الآية بمكة «والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر... على قوله مهاناً» فقال الشركون : وما يفسى عنا الإسلام وقد عدلنا بالله، وقد قتلنا النفس التي حرم الله ، وأتيننا الفواحش فأنزل الله «إلا من تاب وعامن...» زاد في رواية فأما من دخل الإسلام وعقله ثم قتل فلا توبة له.

٣- وبما جاء عن ابن مسعود في شأن هذه الآية أيضاً : إنها محكمة وما تزداد إلا شدة^(٢).

٤- وبما أخرجه أبو داود عن خارجة بن زيد قال : سمعت زيد بن ثابت يقول : نزلت هذه الآية «وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا....» بعد التي في الفرقان «وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ....» بستة أشهر وزاد النسائي في رواية بثمانية أشهر^(٣).

٥- وبما أخرجه الطبري عن زيد بن ثابت قال : لما نزلت هذه الآية التي في الفرقان «وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ....» عجبنا من لينها فلبثنا سبعة أشهر ثم نزلت الغليظة بعد اللينة فنسخت اللينة^(٤) وأراد بالغليظة التي في النساء وباللينة التي في الفرقان.

(١) أخرجه مسلم في كتاب التفسير ٨٧٤/٥ والبخاري في كتاب التفسير باب (ومن قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم...) الآية - فتح الباري ٣٥١/٨.

(٢) أخرجه الطبري عند تفسير الآية ج ٤ / ٢٢٢ وفي إسناده رجل لم يسم وبقيته رجاله ثقات.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن بإسناد حسن في كتاب الفتن والملاحم - باب في تعظيم قتل المؤمن ج ٤ / ١٠٤ والطبري عند تفسير الآية ج ٤ / ٢٢٢.

(٤) أخرجه عند تفسير الآية ج ٤ / ٢٢٢ وفي إسناده رجل لم يسم.

فهذه الروايات السابقة عن ابن عباس وابن مسعود وزيد بن ثابت - رضى الله عنهم - تؤكد نزول آية النساء بعد الآية الفرقان وبالتالي تكون ناسخة لها لاسيما إذا علمنا أن هؤلاء الثلاثة لهم مزية على من سواهم وفي هذا الشأن بالذات.

فالأول هو ابن عباس الذى دعا له رسول الله ﷺ بقوله اللهم فقهِه فى الدين وعلمه التأويل^(١) وهو حبر الأمة وفقهها وترجمان القرآن رضى الله عنه.

وأما الثانى فهو ابن مسعود رضى الله عنه - والذى ورد عنه انه قال عن نفسه (والذى لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت وفيمن نزلت ولو أعلم رجلاً أعلم بكتاب الله منى تبليغه لركبت إليه)^(٢).

وأما الثالث فهو زيد بن ثابت أحد أشهر كتاب الوحي ، أحد كبار اللجنة التى شكلت لجمع القرآن فى عهد أبى بكر وعثمان رضى الله عنهما.

ويقولون أيضاً : إن لفظ الآية لفظ الخبر والأخبار لا يدخلها نسخ ولا تغيير لأن خبر الله تعالى لا يكون إلا صدقاً.

وزهب الأكثرون من علماء السلف والخلف إلى أن هذه الآية أعنى قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً﴾ الآية - منسوخة ثم اختلفوا فى ناسخها فقال بعضهم : نسختها الآية التى فى الفرقان وليس هذا بالقوى لأن آية الفرقان قد نزلت قبلها - على ما تقدم - والمتقدم لا يفسخ المتأخر.

وزهب جمهور من قال بالنسخ إلى أن ناسخها الآية التى فى النساء أيضاً وهى قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا تُونِ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ.....﴾ الآية.

(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٦ / ٦٦٠.

(٢) أخرجه الإمام البخارى فى صحيحه فى كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبى ﷺ ٦٦٢/٨ فتح البارى.

وأجابوا على ما ورد عن ابن عباس في الصحيحين وغيرهما إنما هو على سبيل التشديد والمبالغة في الزجر عن القتل كما ورد عن سفیان بن عيينة أنه قال: إن لم يقتل يقال له: لا توبة لك وإن قتل ثم ندم وجاء تائباً يقال له: لك توبة وقبل روى عن ابن عباس مثله وروى عنه أيضاً أن توبته تقبل وهو قول أهل السنة.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأَنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾^(١) وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾^(٢) وبقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾^(٣).

وأما السنة فقد روى عن جابر بن عبد الله أنه قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله ما الموجبتان؟ قال من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات يشرك به شيئاً دخل النار^(٤) وعن عبادة بن الصامت قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال "يا معلمي على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا، ولا تزنا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، وفي رواية ولا تقتلوا أولادكم، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فامره إلى الله إن شاء عفا وإن عذبه فبإعناؤه على ذلك"^(٥).

وقد تمسك المعتزلة والوعيدية بهذه الآية في القول بخلود أصحاب الكبائر في النار كقاتل المؤمن عمداً.

(١) سورة طه الآية ٨٢.

(٢) سورة الزمر الآية ٥٣.

(٣) سورة النساء الآية ٤٨.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة باب ٤١ حديث

رقم ١٥١.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب يا معلمي على أن لا تشركوا به شيئاً الفتح ١.

وقد أجاب أهل السنة على تمسكهم بهذه الآية إضافة إلى ما سبق بأن هذه الآية قد نزلت في كافر قد قتل مسلماً وهو مقيس بن صبابه فتكون الآية على هذا مخصوصة ، وقيل : هذا الوعيد لمن قتل مسلماً مستحلاً لقتله ومن استحل قتل مسلم كان كافراً مخلداً في النار بسبب كفره. وقيل : إن الخلود لا يقتضى التأبيد بل معناه دوام الحالة التى هو عليها ، ويدل عليه قول العرب للأيام خوالد وذلك لطول مكثها ، لا لدوام بقائها ، وإذا ذكر الخلود فى حق الكفار قرن بذكر التأبيد كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً... الآية﴾^(١) فإذا قرن الخلود بهذه اللفظة علم أن المراد منه الدوام الذى لا ينقطع.

إذا ثبت هذا كان معنى الخلود المذكور فى الآية أن الله تعالى يعذب قاتل المؤمن عمداً فى النار إلى حيث يشاء الله ثم يخرجها منها بفضل رحمته وكرمه فإنه قد ثبت فى أحاديث الشفاعة الصحيحة إخراج جميع الموحدين من النار فقد أخرج البخارى فى صحيحه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه عن النبى ﷺ قال : "يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ثم يقول الله تعالى : أخرجوا من كان فى قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيخرجون منها قد اسودوا فيلقون فى نهر الحياة أو الحياة"^(٢). وما أخرجه أيضاً عن أنس أن رسول الله ﷺ قال : "يخرج من النار من قال : لا إله إلا الله ، وفى قلبه شعبة من خير"^(٣) وأيضاً فإن قاتل المؤمن عمداً إذا تاب قبلت توبته بدليل قوله تعالى : (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) لأن الكفر أعظم من هذا

(١) سورة النساء الآيات ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) أخرجه فى كتاب الإيمان - باب تفاضل أهل الإيمان فى الأعمال - الفتح ٩١/١ .

(٣) أخرجه فى كتاب الإيمان - باب باب زيادة الإيمان ونقصانه - الفتح ١٢٧/١ .

القتل ، . توبة الكافر مقبولة بدليل قوله تعالى : ﴿ مَنْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَفَّ ﴾^(١) وإذا كانت التوبة من الكافر مقبولة فلأن تقبل من المؤمن أولى.

بقول ابن كثير : (والذي عليه الجمهور من سلف الأمة وخلفها أن القاتل له توبة فيما بينه وبين الله عز وجل ، فإن تاب وأتاب وخشع وخضع وعمل عملاً صالحاً بدل الله سيئاته حسنات وعوض المقتول عن ظلامته ، وأرضاه عن طلابته قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ الى قوله : ﴿ إِنْ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ الآية. وهذا خبر لا يجوز نسخه وحمله على المشركين وحمل هذه الآية - يعنى آية النساء - على المؤمنين خلاف الظاهر ويحتاج حمله إلى دليل.

قلت وقد مضى القول فى هذه المسألة قريباً بما فيه كفاية.

ثم يقول ابن كثير : وقال تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ الآية ، وهذا عام فى جميع الذنوب من كفر وشرك ونفاق وقتل وفسق وغير ذلك ، وكل من تاب أى من ذلك تاب الله عليه وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ فهذه الآية عامة فى جميع الذنوب ما عدا الشرك وهى مذكورة فى هذه السورة الكريمة بعد هذه الآية وقبلها لتقوية الرجاء. وثبت فى الصحيح خبر الإسرائيلى الذى قتل مائة نفس ثم سأل عالماً هل لى من توبة؟ فقال : ومن يحول بينك وبين التوبة ، ثم أرشده إلى بلد يعبد الله فيها فهاجر إليها فمات فى الطريق فقبضته ملائكة الرحمة^(٢) وإذا كان فى بنى إسرائيل فلأن يكون فى هذه الأمة التوبة مقبولة

(١) سورة الأنفال آية ٢٨.

(٢) بشير على حديث أخرجه البخارى فى كتاب أحاديث النبلاء باب ما نكر عن بنى إسرائيل رقم ٥٩١/٦.

بطريق الأولى والأخرى لأن الله تعالى وضع عنا الآثار التي كانت عليهم وبعث نبينا بالحنيفية السمحة. فأما الآية الكريمة وهي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا... ﴾ الآية فقد قال أبو هريرة وجماعة من السلف: هذا جزاؤه إن جازاه ، وقد رواه ابن مريويه بإسناده مرفوعاً من طريق محمد بن جامع المطار عن العلاء بن ميمون العنبري عن حجاج السود عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً لكن لا يصح ومعنى هذه الصيغة : أن هذا جزاؤه إن جوزى عليه ، وكذا كل وعيد على ذنب لكن قد يكون ذلك^(١) معارضاً من أعمال صالحة تمنع وصول ذلك إليه على قولي أصحاب الموازنة والإحباط^(٢) وهذا أحسن مما يسلك في باب الوعيد والله أعلم بالصواب^(٣) ثم قال: ويتقدير دخول القاتل النار إما على قول ابن عباس إنه لا توبة له. أو على قول

(١) كذا في الأصل في نسخة دار التراث ودار الحديث وفي طبعة زهران الحلبي "قد يكون كذلك" والصواب ما أثبتناه.

(٢) القائل بالموازنة والإحباط أبو علي وأبو هاشم الجبائريان وقولهما بالموازنة والإحباط بينه السعد في هرح المقاصد بقوله "وحيث تنبه أبو علي وأبو هاشم لفساد هذا الرأي - أعنى القول بالموازنة والإحباط رجساً عن التماضى بعض الرجوع فقالا : إن المعاصي إنما تحبط الطاعات إذا أريت عليها ، وإن أُرْهِت الطاعات أحبطت المعاصي ، ثم ليس النظر على أعداد الطاعات والمعاصي بل على المقايير والأوزان ، فرب كبيرة يغلب وزرها أجور طاعات كثيرة ، ولا سبيل إلى ضبط ذلك ، بل هو مقوض إلى علم الله ، ثم اختلفا فقال أبو علي: إن الأقل يسقط ولا يسقط من الأكثر شيء وسقوط الأقل يكون عقاباً إذا كان الساقط ثواباً ، وثواباً إن كان الساقط عقاباً وهذا هو الإحباط المحض ، وقال أبو هاشم : الأقل يسقط ، ويسقط من الأكثر ما يقابله مثلاً من له مائة من المقاب واكتسب ألف جزء من الثواب فإنه يسقط منه عقابه ومائة جزء من الثواب بمقابلته ، ويبقى له تسعمائة جزء من عقابه وهذا هو القول بالموازنة أ.هـ شرح المقاصد ١٧١/٢.

(٣) يقول شيخنا أ.د. إبراهيم خليفة حفظه الله : والمجيب هنا من الحافظ ابن كثير كيف حول على قولي الجبائريين أبي علي وابنه أبي هاشم مع أن هذا هو خلاف ما عليه جمهرة أهل الاعتزال ، فلا هو حمل الآية وأمثالها على مذهب أهل السنة ، ولا هو ألقح في دفع جمهور المعتزلة ، بل غاية ما يظهر من منيعه هو نصرة هذين القولين الباطلين لأصحابها أعني قول الموازنة والإحباط الذين احتشد علماء أهل السنة لإبطالهما كما يحلم من مثانه أ.هـ . انظر على سبيل المثال الأربعين في أصول الدين ٢٣٧/٢ وشرح المقاصد ١٧١/٢.

الجمهور أنه لا عمل له صالحاً لينجوا به فليس بمخلد فيها أبداً ، بل الخلود هو المكث الطويل ، وقد تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ أنه يخرج من النار من كان في قلبه أدنى مثقال ذرة من إيمان^(١) وأما حديث معاوية (كل ذنب عسى الله أن يفره إلا الرجل يقتل مؤمناً متعمداً)^(٢) فعسى للترجي فإذا انتفى الترجى فى هاتين الصورتين ، لا ينتفى وقوع ذلك فى أحدهما وهو القتل لما ذكرنا من الأدلة. وأما من مات كافراً فالنص أن الله لا يفر له ، وأما مطالبة المقتول القاتل يوم القيامة فإنه حق من حقوق آدميين ، فإن الإجماع منعقد على أنها لا تسقط بالتوبة ، لكن لا بد من ردها إليهم فى صحة التوبة ، فإن تعذر ذلك فلا بد من المطالبة يوم القيامة لكن لا يلزم لوقوع المطالبة وقوع المجازاة ، إذ قد يكون للقاتل أعمال صالحة تصرف إلى المقتول كلها أو بعضها ، ثم يفضل له أجر يدخل به الجنة أو يعوض المقتول بما يشاء من فضله من قصور فى الجنة ونعيمها ورفع درجته فيها ونحو ذلك والله أعلم^(٣).

وقد أجاب الإمام النووى عن قول ابن عباس كذلك فقال: هذا هو المشهور عن ابن عباس رضى الله عنهما وروى عنه أن له توبة وجواز المغفرة له بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٤) وهذه الرواية الثانية هى مذهب جميع أهل السنة والصحابية والتابعين ومن بعدهم ، وما روى عن

(١) يشير إلى حديث صحيح سبق تخريجه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٩٩/٤ والنسائى بنحوه فى كتاب تحریم الدم ٨١/٧ والحاكم فى مستدرکه فى كتاب الحدود من أبى الدرداء وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجه أحد من أئمة الذهبى ٣٥١/٤ وأخرجه أيضا من معاوية فى نفس الوضع وصححه وأقره الذهبى أيضا وأبو داود فى مسنده فى كتاب الفتن واللاحم - باب فى تعظيم دم المؤمنين من أبى الدرداء بنحو ١٠٣/٤ وأورده الذهبى فى مجمع الزوائد فى كتاب الفتن باب من سلم من الدماء الحرام عن عبادة بن الصامت بنحوه رواه البزار ورجاله ثقات.

(٣) ابن كثير ٥٠٥/١ طبعة دار الحديث طبعة اولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

(٤) سورة النساء الآية ١١٠.

بعض السلف مما يخالف هذا محمول على التقليل والتحذير من القتل والتورية في المنع منه ، وليس في الآية التي احتج بها ابن عباس تصريح بأنه يخلد وإنما فيها أنه جزاؤه ، ولا يلزم منه أنه بهجزي^(١).

وخلاصة القول أن قتل المؤمن جريمة ، لا يليق بمؤمن أن يفعلها لاسيما بعد أن علم ما يترتب عليها من عقاب تقشعر من شدته القلوب ، وتطيش من هوله الأحلام ، فكيف للمؤمن أيقن بهذا أن يجترئ على فعل هذا الأمر البشع بإصرار وتعمد. إن القاتل بفعلته الشنعاء هذه ارتكب جريمة أخرى هي قتل للرابطة الإيمانية الحبيبة العزيزة العظيمة التي أنشأها الله تعالى بين المؤمنين فأنفت بين قلوبهم وصهرتهم في بوتقتها فتناسوا ما كان بينهم من أحقاد وضغائن فعندما يرتكب أحد منهم هذه الجريمة يكون قد تنكر لهذه الرابطة الإيمانية من أساسها ولكم من شناعة الجرم وبشاعته في نفسه وفيما يترتب عليه فإن الله تعالى يقبل من ارتكبه عن عمد إن جاءه تائباً نادماً على ما فعل على نحو ما قد سبق من تقرير المذهب الحق (مذهب أهل السنة والجماعة) وكما جاء صريحاً في حديث عبادة وقد سبق وفيه: (...ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله عليه فهو إلى الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عذبه) وذلك حتى لا يقطع لمرتكب هذه الجريمة بالعمو وبالتالي تكون الذنوب في حكم المباحة ، ولا بالعقوبة لأن الله عز وجل يجوز له أن يغفر ما عدا الكفر ثم أنه تعالى لو عاقب فلا يقطع له بالخلود في النار على نحو ما ذكر الإمام البيهقوري في حاشيته على جوهرة التوحيد والله أعلم.

ورغم شدة هذه الجريمة ونكارتها انطلاقاً من حرص الإسلام على الإبقاء على النفس الإنسانية من ناحية وانطلاقاً من حرصه على تدعيم الرابطة الإيمانية التي تجمع المؤمنين تحت لوائها من ناحية ثانية ، وانطلاقاً من حرصه على عدم خدش

(١) شرح النووي على مسلم ٨ / ٨٧٥.

هذه الرابطة بأننى خدش يمكن أن يذهب بصفو جماعة المسلمين من ناحية ثالثة إلا أن حرص الإسلام على سلامة وأمن المجتمع الإسلامى أهم هدف ، واسمى غاية جاء الإسلام لتحقيقها حتى لو تطلب الأمر التضحية ببعض أفراد المجتمع فإن الإسلام لا يمانع من ذلك ما دام هؤلاء قد أصبح وجودهم مضرراً بالمجتمع خطراً على سلامته ولكن فى حدود ضيقة جداً وعند وجود داع يقتضيه ، وقد حصر النبي ﷺ وسلم ذلك فى أسباب ثلاثة على ما جاء فى حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة." (١)

فالحديث نص على الأحوال التى تبيح دم المسلم ، وسأتناول هذه الحالات الثلاث بشئ من التفصيل حتى تكون الصورة واضحة أما القارئ الكريم.

(١) سبق تخرجه.

ما يباح به دم المسلم

الحالة الأولى :

فبالنسبة للحالة الأولى : وهى الثيب الزاني :

الزنا يطلق على وطء الرجل امرأة لا تحل له ، بأن يدخل ذكره فى فرجها من غير نكاح ، ولا شبهة نكاح ، أو هو إدخال فرج فى فرج مشتمى طبعاً _ أى محل شهوة بحسب الطبع _ وهو فرج المرأة ، محرم شرعاً ، فإن كان الفاعل لذلك متزوجاً فهو الثيب ، أو المحصن ، الرجل و المرأة فى ذلك سواء ، فمن ارتكب هذه الجريمة منهما وكان ثيباً فقد أباح الإسلام سفك دمه إذ لا أمل فى إصلاحه بحال ، على أنه من نافلة القول أن أقول إن الإسلام ليس بدعاً فى تحريمه هذه الجريمة النكراء إذ هى محرمة فى جميع الشرائع السماوية حتى القوانين الوضعية جرمتها ووضعت العقوبات التى تراها مناسبة وإن لم تكن كافية وذلك :

لأنها : أنها ليست من تشريع إله حكيم عليم بما يصلح لعباده هذا من ناحية ولتفقد هذه التشريعات سلطة الضمير الدينى الذى يشعر القلوب بمراقبة الله تعالى لها من ناحية أخرى ، لذلك فشلت كل هذه التشريعات فى القضاء على هذه الجريمة النكراء.

وبما أن جريمة الزنا على درجة عالية من الخطورة على حياة الإنسانية فإن الإسلام قد سلك مسالك فريدة فى نوعها وفى تشريعها تدل على رغبة الإسلام الصادقة فى القضاء على هذه الجريمة من تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية ، وتحريم النظر إليها على ما سيأتى. فإذا فشلت هذه التشريعات ووقعت هذه الجريمة فإن الإسلام قد وضع لفاعلها حداً ليس فوقه حد على الإطلاق ذلك أن البكر المكلف الذى لم يظاً فى نكاح صحيح من الرجال والنساء إذا زنى فإنه يجلد مائة جلدة على م رأى ومسمع من الجميع ويفرب الرجل دون المرأة - على الصحيح - سنة بأكملها عن

الكان الذي ارتكب فيه هذا الأمر الشنيع قال تعالى: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي بَيْنِ اللَّهِ إِنَّكُمْ تُمِيمُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلِيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ^(١)

تأمل معي هذه الآية مرة أخرى ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي بَيْنِ اللَّهِ إِنَّكُمْ تُمِيمُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾

فعنى آمن المرء بالله عز وجل وباليوم الآخر إيماناً حقيقياً فلا ينبغي أن تأخذه بالزاني أننى ما يمكن أن يطلق عليه رافة فى إقامة الحد فالآية حض وتشجيع وتحريض على إقامته على هؤلاء بكل سبيل وذلك على سبيل الردع للزاني والزجر لكل من كان يفكر فى أن يأتى مثل هذا الأمر حتى لا يفعل به مثل هؤلاء فيفضح.

أما إذا كان الزانى أو الزانية أو هما محصنين أى متزوجين فقد شرع الإسلام لهما الرجم بالحجارة فى حفرة ما وبذلك الحجارة التى تكون فى حدود ملء الكف حتى يموت وذلك أيضاً على رأى ومسمع من الناس فعن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ أنى يهودى ويهودية قد زنيا فانطلق رسول الله ﷺ حتى جاء يهود فقال: ما تجدون فى التوراة على من زنا؟ قالوا : لنسود وجوههما ونحملهما ونخالف بين وجوههما ، ويطاف بها ، قال " فأتوا بالتوراة فاتلواها إن كنتم صادقين " فجاءوا بها فقرأوها ، حتى إذا مروا بآية الرجم ، وضع الفتى الذى يقرأ يده على آية الرجم ، وقرأ ما بين يديها وما وراءها ، فقال له عبد الله بن سلام ، وهو مع رسول الله ﷺ مرة فليرفع يده فرفعها ، فإذا تحتها آية الرجم فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما ^(٢).

(١) سورة النور الآية ٢.

(٢) أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه فى كتاب الحدود ، باب رجم اليهود ، أهل الذمة فى الزنا حديث

١٣٢٦/٣/١٦٩٩.

وأخرج ابن ماجه عن ابن عمر رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين ، أنا فيمن رجمهما^(١).

وعن جابر بن سمرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ رجم يهودياً ويهودية^(٢).

ولكن لماذا الرجم ؟

ذلك لأن الزنا وإن كان من البكر قبيح فهو من الفيب أقيح لأن بإمكانه أن يقضى شهوته بما أحل الله تعالى فكونه تطلع إلى ما حرم الله عليه ومارس من خلاله هذا الفعل الفاضح فهو يستحق أقسى أنواع العقاب إذ إنه فى نظر الإسلام بهذا قد أصبح بمثابة عضو سرطانى داخل الجسد فلا سبيل إلى علاجه فى نفسه ولا سبيل لإصلاح المجتمع إلا بقتله واجتثاث جنوره هذا عن نظرة الإسلام إلى الفاعل أما عن نظرة الإسلام إلى هذه الجريمة فبالإمكان أن أقول : إنه يعتبرها الفاحشة الكبرى ، والسيئة العظمى التى تترفع عنها نفوس الأحرار ، ولا تميل إليها أو ترغب فيها إلا نفوس الأشرار من أعداء الدين والفضيلة من الخبيثين والخبيثات الذين تجردوا من ثوب الحياء والخير والمروعة ، ولبسوا ثياب الوقاحة والفجور ، وأبوا إلا أن ينتهكوا ما قد حرم الله تعالى عليهم غير عابئين بوعيد الله أو بنظره إليهم ، وهم يرتكبون هذا المنكر الشنيع كأنهم قد خلعوا ربقة الإيمان من قلوبهم حين خلعوا ثيابهم بغية

(١) أخرجه ابن ماجه فى كتاب الحدود - يهرجم اليهودى واليهودية ٨٥٤/٢ حديث رقم ٢٥٥٦.

(٢) أخرجه الترمذى فى المعنى فى كتاب الحدود باب ما جاء فى رجم أهل الكتاب ٣٤-٣٥ حديث رقم ١٤٣٧ وقال حديث جابر بن سمرة حديث حسن غريب ، والعلم على هذا عند أكثر أهل العلم (يقصد فى إقامة الحد على من زنا من أهل الذمة) أما الرجم على من زنا وهو محسن من المسلمين فلا خلاف فى حكم الرجم بالفسبة له.

ارتكاب الفعل العظيم وتأمل معى حديث رسول الله ﷺ حيث يقول: "لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن"^(١).

قال ابن حجر فى معرض شرحه لهذا الحديث: (فقد نفى الإيمان بحالة ارتكابه لها ، ومقتضاه أنه لا يستمر بعد فراغه ، وهذا هو الظاهر ، ويحتمل أن يكون المعنى أن زوال ذلك إنما هو إذا أفلح الإقلاع الكلى ، وإما لو فرغ وهو مصر على المعصية فهو كالثركب ، فيتجه أن نفى الإيمان عنه يستمر ، ويؤيده ما وقع فى بعض طرقه كما سيأتى فى المحاربين من قول ابن عباس (فإن تاب عاد إليه) ولكن أخرج الطبرى من طريق نافع بن جبير بن مطعم عن ابن عباس قال : لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ، فإذا زال رجح إليه الإيمان ، ليس إذا تاب منه ، ولكن إذا تأخر عن العمل به ، ويؤيده أن المصر وإن كان إثمه مستمراً ، لكن ليس إثمه كمن باشر الفعل كالسرقة مثلاً).

فابن حجر رحمه الله بهذا الكم يميل إلى أن مدة انتقاء الإيمان عن الزانى إنما هى وقت المباشرة او طيلة الإصرار وعدم التوبة وإن لم يكن هناك مباشرة بالفعل. أما المراد بالإيمان النفسى فأكثر العلماء على أنه كمال الإيمان وليس أصله.

أقول لما كانت هذه الجريمة بهذه الدرجة من الفحش والنكر بالإضافة على ما كشف لنا عنه العلم الحديث عن بعض الأمراض الناجمة عن هذه الفاحشة من مثل السيلان والزهرى وأخطرها على الإطلاق ما كشف لنا عنه العلم الحديث أيضاً وهو المسمى بظاعون العصر إنه مرض (الإيدز) هذا بالإضافة إلى ما يترتب على هذه

(١) جزء من حديث أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الحدود - باب الزنا وشرب الخمر (فتح البارى

٥٩/١٢) ومسلم فى صحيحه فى كتاب الإيمان - باب نقصان الإيمان بالمعاصى ، ونفيه عن التلبس بالمعصية

على الإرادة ، وابن ماجه فى كتاب السنن باب النهى عن الشهوة ٢/٢٩٩ حديث رقم ٣٩٣٦.

الجريمة من أمراض وأضرار اجتماعية تمس صميم كيان الأسرة على ما نسيأتي بيانه بالتفصيل عند الحديث عن هذه لجريمة بالتفصيل إن شاء الله تعالى.

أقول لما كان الأمر كذلك فقد شرع الإسلام للقائمين على أمر الأمة سفك دم هؤلاء وبالعطرية سالفة الذكر ضماناً لأمن وسلامة المجتمع الإسلامي من أضرارها ومخاطرها والله أعلم.

الحالة الثانية :

ايضاً يباح قتل المسلم إذا ثبت عنه قتل مسلم عامداً سواء أقر على نفسه بهذا ، أو شهد على هذا شاهداً عدل أنه قد قتل هذا المسلم ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ الآية^(١) وهذا الحكم الذي جاء به القرآن لعظيم وأكده السنة النبوية يؤكد لنا مدى حرص الإسلام على سلامة كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي ذلك أن الذي يفكر في ارتكاب هذه الجريمة لو ايقن أنه لو قُتِلَ قُتِلَ سيفكر بدل المرة ألف مرة قبل ارتكابه لها ومن هنا قد لا يرتكبها أصلاً وبالتالي يكون الإسلام قد حافظ على القاتل أولاً ، وعلى المقتول ثانياً ، وصدق الله إذ يقول ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾^(٢).

يقول العلامة اللوسى تعليقا على هذه الآية : (المراد بـ "الحياة" إما الدنيوية - وهو الظاهر - لأن في شرع "القيصاص" والعلم به يروع القاتل عن القتل ، فكميكون سبب "حياة" نفسيين في هذه النشأة ، ولأنهم كانوا يقتلون غير القاتل ، والجماعة بالواحد ، فتثور الفتنة بينهم ، وتقوم حرب البسوس على ساق ، فإن اقتصر من القاتل سلم الباقون ، ويصير ذلك سبباً لحياتهم... وأما الحياة الأخروية

(١) سورة البقرة الآية ١٧٨.

(٢) سورة البقرة الآية ١٧٩.

بناءً على أن القاتل إذا اقتصر منه الدنيا ، لم يؤاخذ بحق المقتول في الآخرة ، وعلى هذا يكون الخطاب خاصاً بالقاتلين والظاهر أنه عام^(١).

ويقول العلامة القرطبي رحمة الله تعليقاً على الآية أيضاً:

(وهذا من الكلام البليغ الوجيز... ومعناه : لا يقتل بعضكم بعضاً) رواه سفيان عن السدي عن أبي مالك. المعنى : أن القصاص إذا أقيم وتحقق الحكم فيه ازدجر من يريد قتل آخر مخافة أن يقتصر منه ، فحيييا بذلك معاً. وكانت العرب إذا قتل الرجل الآخر حمى قبيلاهما وتقاتلوا ، وكان ذلك داعياً إلى قتل العدد الكثير ، فلما شرع الله القصاص قنع الكل به وتركوا الاقتتال فلم يبق في ذلك حياة^(٢).

ويقول صاحب الظلال:

"... ومن ثم ندرك سعة آفاق الإسلام ، وبصره بحوافز النفس البشرية عند التشريع لها ، ومعرفته بما فطرت عليه من النوازع.. إن الغضب للدم فطرة وطبيعة. فالإسلام يلبّيها بتقرير شريعة القصاص فالعدل الجازم هو الذي يكسر شرة النفوس ، ويفتأ حنق الصدور ، ويرد الجاني كذلك عن التماذي.. إنه يعني القصاص - ليس الانتقام ، وليس إرواء الأحقاد. إنما هو أجل من ذلك وأعلى. إنه للحياة ، وفي سبيل الحياة ، بل هو في ذاته حياة... ثم إنه للعقل والتدبر في حكمة الفريضة ، ولاستحياء القلوب واستجاشتها لتقوى الله.

والحياة التي في القصاص تنبثق من كف الجفنة عن الاعتداء ساعة الابتداء فالذي يوقن أنه يدفع حياته ثمناً لحياة من يقتل... جدير به أن يتروى ويفكر ويتردد. كما تنبثق من شفاء صدور أولياء الدم عند وقوع القتل بالفعل. شفائها من

(١) روح المعاني ٧٨/٢ ، ٧٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧٤٢/١

الحقد والرغبة فى الثأر. الثأر الذى لم يكن يقف عند حد فى القبائل العربية حتى لتدوم معاركه المتقطعة أربعين عاماً كما فى حرب البسوس المعروفة عندهم. وكما نرى نحن فى واقع حياتنا اليوم ، حيث تسيل الحياة على مذابح الأحقاد العائلية جيلاً بعد جيل ولا تكف من المسيل.

وفى القصاص حياة على معناها الأشمل الأعم ، فالاعتداء على حياة فرد اعتداء على الحياة كلها. واعتداء على كل إنسان حى ، يشترك مع القتل فى سمة الحياة. فإذا كف القصاص الجانى عن إرهاب حياة واحدة ، فقد كفه عن الاعتداء على الحياة كلها ، كان فى هذا الكف الحياة. حياة مطلقة. لا حياة فرد ، ولا حياة أسرة ، ولا حياة جماعة... بل حياة.

ثم - وهو الأهم العامل المؤثر الأول فى الحياة - استجابة شعور التدبر لحكمة الله ، ولتقواه (لعلكم تتقون).

هذا هو الرباط الذى يعقل النفوس عن الاعتداء ، الاعتداء بالقتل ابتداء والاعتداء فى الثأر أخيراً. التقوى : حساسية القلب وشموره بالخوف من الله ، وتخرجه من غضبه وتطلبه لرضاه.

إنه بغير هذا الرباط لا تقوم شريعة ، ولا يفلح قانون ، ولا يتخرج متخرج ، ولا تكفى التنظيمات الخاوية من الروح والحساسية والخوف والطمع فى قوة أكبر من قوة الإنسان....^(١)

إن الأخذ بمبدأ القصاص يحقق لنا أمرين إنن هما :

(١) فى ظلال القرآن ١ / ١٦٤ وما بعدها.

أولاً: المحافظة على دم القاتل والمقتول. وثانياً: حماية المجتمع الإسلامي من الفوضى والاضطرابات التي تشيع ، ومن العداوات التي تنتشر ، ومن البغضاء التي تعتمل في القلوب والنفوس إذا ما غاب هذا المبدأ من دنيا الناس.

إن المسلمين لو أخذوا بمبدأ القصاص- وحيل بين الظلّة وبين تعدى حدود الله تعالى ، لما رجعوا إلى الوراء سقطوا في الحضيض ، ولما استحقوا مقت الله وغضبه ، ولما غير الله ما بهم من نعم إلى نقم ، ترى للرائي حيثما حل وأينما سار وأقرأ في هذا ما جاء في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال : "مثل القائم في حدود الله ، والواقع فيها كمثل قوم...."^(١).

ثم اقرأ مع حديثه ﷺ " يوم من إمام عادل أفضل من عبادة ستين سنة"^(٢) ، وحديث ، وحديث "حد يقام في أرض بحقه - ازكى من مطر أربعين عاماً"^(٣).

وإن تعجب فعجب قول الذين لا يعرفون حقيقة ما جاء به هذا الدين العظيم وسرّ تشريعه : إن إقامة الحدود من جلد وقطع ورجم يتنافى مع الحضارة ومع المدنية الحديثة ويشهد بك العجب ويبلغ بك مداه عندما يقتلون الأبرياء من الأفراد ، بل الجماعات ، بل الدول بأساليب وحشية ، وبوسائل مفرغة فهذه العناثرات تلقى بالتقابل التي تزن الواحدة منها كذا وكذا ، وهذا الصاروخ الذي يزن كذا ، ويبلغ مداه كذا ، ثم تفننهم في وسائل التعذيب كما نرى ونسمع منهم وعن أنفسهم.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الشرك - باب هل يقرع في التهمة والاستهانة بها - الفتح ١٥٧/٥ والإمام الترمذي في المستن في كتاب الفتن باب ما جاء في تغيير الذكر باليد أو باللسان أو بالقلب وقال هذا حديث حسن صحيح ج ٤ / ٢١٧.

(٢) مجمع الزوائد للهيتمي في كتاب الخلافة باب العدل والجور ج ٥ / ١٩٧ وفي كتاب الحدود باب إقامة الحدود ج ٦ / ٢٦٣ وقال رواه الطبراني في الأوسط وقال لا يرى من ابن عباس إلا بهذا الاستناد وفيه زريق ابن السخت ولم أعرفه.

(٣) نفس الحديث السابق لأنهما حديث واحد.

أين الحضارة ؟ وأين المدنية ؟ وهم يفعلون ذلك لا يمتاؤونهم فحسب بل بالنساء والأطفال والشيوخ والمتعبدين في مساجدهم ، وهو يفعلون بهم ما يفعلون بمخترعاتهم الجهنمية ، ولا مبرر لهؤلاء المجرمين الظلمة غير الهمجية التي يسمونها حضارة.

إن الحضارة الحقّة والمدنية الصحيحة لا يتحققان إلا بالمحافظة على المجتمعات أفراداً وجماعات ، ولن يتحقق هذا إلا بإقامة حدود الله مع سد أفواه الذين لا يدرون ما يدخلون فيها أو ما يخرجون منها.

إن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق جريمة نكراء ، لا أعظم منها عند الله عز وجل بعد الشرك به ، ذلك لما فيها من إيذاء المقتول ، ويتم أولاده وتزويج أزواجه ، وإنكال أهله بفقده ، وقطع حياته من أجل كل هذا وغيره الكثير شرع الله القصاص العادل من الجاني دون إسراف وجعل لولي القتل سلطاناً على من قتل وليه قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ والمعنى أن الله تعالى جعل لولي القتل سلطاناً على القاتل بأن أعطاه الحق في القصاص ، أقبول لدية أو العفو وذلك في القتل العمد على نحو ما سبق ، إذا كان الإسلام قد شرع له هذا الحق فلا ينبغي أن يسرف في القتل أي لا ينبغي له أن يتجاوز الحد المشروع بأن يقتل اثنين مع أن القاتل واحد كما كان الأمر في الجاهلية ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ بأن الله تعالى نصره بأن أوجب له انقصاص أو الدية أو القوة وأمر الحاكم بمعاونته ونصرته.

قال العلامة القرطبي:

فقد جعلنا لوليّه سلطاناً ، أي تسليطاً إن شاء قتل ، وإن شاء عفا ، وإن شاء أخذ الدية ، قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما والضحاك وأشهب والشافعي. وقال ابن وهب: قال مالك : السلطان أمر الله. ابن عباس: السلطان: الحجة. وقيل :

السلطان: طلبه حتى يدفع إليه ، قال ابن العربي: وهذه القوال متقاربة ، وأوضحها قول مالك : إنه أمر الله ثم إن أمر الله لم يقع نصاً فاختلف العلماء فيه ، فقال ابن القاسم عن مالك وأبى حنيفة : القتل خاصة . وقال أشهب : الخيرة كما ذكرنا آنفاً وبه قال: قال الشافعي ، ثم قال قوله تعالى : ﴿ فَلَا يُسْرَفُ فِي الْقَتْلِ ﴾ فيه ثلاث أقوال: لا يقتل غير قاتله ، قاله الحسن والضحاك ومجاهد وسعيد بن جبهر . الثاني : لا يقتل بدل ولية اثنين كما كانت العرب تفعله . الثالث: لا يمثل بالقاتل؟ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ أى معاناً بمعنى الولي. فإن قيل : وكم من ولي مخذول لا يصل إلى حقه ، قلنا : المعونة تكون بظهور الحجة تارة وباستيفائها أخرى ، وبمجموعها ثالثة ، فأيهما كان فهو نصر من الله سبحانه وتعالى^(١).

وهكذا نرى مدى حرص الإسلام على سلامة النفس الإنسانية بكل سبيل ليصل بذلك إلى سلامة المجتمع الإسلامي من كل ما يمكن أن يذهب بصفو الجماعة المسلمة ويزرع فيها الحقد والحسد والكراهية والبغضاء بدلاً من المحبة والإخلاص والصفاء وهو في نفس الوقت دين يتجاوب مع الفطرة الإنسانية فهو وإن حذر من جريمة القتل وهدد القاتل بالقصاص (أى القاتل عمداً) وأيضاً باعتبار هذه الجريمة من الكبائر إن كان القتل عمداً كذلك حتى لا يكون دم المسلم نهياً لكل أحد يمكن أن يسفك في أى وقت من الأوقات ولأتفه الأسباب هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى إن حدثت ووقعت هذه الجريمة فقد حاول الإسلام أن يستجيب لمطالب الفطرة الإسلامية كذلك بأن جعل لهم الحق فى القصاص ، أو العفو مع الدية ، أو بدونها ، فإن أرادوا القصاص فقد حرم الإسلام عليهم الإسراف فيه . وما كل هذه التشريعات إلا بغرض حماية النفس الإنسانية بدافع الإبقاء على رابطة

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٩٨٢ ، ٣٩٨٣ .

الإسلام والإخوة فيه التي لا تقدر بثمن والتي ينبغي أن يضحى من أجلها بكل غال ونفيس لا أن يفرط فيها وبالدنم لأتفه الأسباب والله أعلم.

هذا وقد تمسك الأحناف بعموم قوله ﷺ "النفوس بالنفوس" في قولهم بجواز قتل المؤمن بالكافر واستدلوا كذلك بالعموم الوارد في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ.....﴾ وقالوا إن آية المائدة ناسخة لآية البقرة أى قول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ.....﴾ الآية.

وبحديث ابن البيلماني أن رسول الله ﷺ أقاد مسلماً بدمي وقال: "أنا أحق من وفي يذمته"^(١) وبأن الكافر معصوم عصمة مؤبدة فيقتل به قاتله كالمسلم.

أما جمهور الفقهاء فيرون عدم قتل المؤمن بالكافر واستدلوا على ذلك بعدة أدلة منها: ما أخرجه البخارى من أبى جحيفة قال: سألت علياً هل عندكم من النبى ﷺ شئ سوى القرآن؟ قال: لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ، إلا أن يؤتى الله عبداً فيهما فى القرآن ، وما فى هذه الصحيفة ، قلت وما فى هذا الصحيفة؟ قال العقل وفك الأسير ، وألا يقتل المؤمن بكافر"^(٢).

ويقوله ﷺ "المسلمون تتكافأ بماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، لا يقتل مؤمن بكافر"^(٣) وايضاً فلأنه منقوص بالكفر فلا يقتل به المسلم كالمستأمن.

قلت : ورأى الجمهور هو الصحيح لسلامته من المعارضة والعللة القادحة لأن استدلال الأحناف بأن آية المائدة ناسخة البقرة لا يصح ، لأن النسخ لا يصار إليه إلا عند التعارض من جميع الجهات بحيث لا يمكن التوفيق أو الجمع بينهما بحال من

(١) أخرجه الدار قطنى فى سننه فى كتاب الحدود والديات وغيرها ١٠١/٣.

(٢) أخرجه البخارى فى صحيح فى كتاب الديات - باب العاقلة (فتح الهارى ٢٥٦/١٢).

(٣) أخرجه النسائى مع زيادة فى كتاب القسامة باب القود بين الأحرار والمملوك فى النفس ج ٣٢٨/١ وأبو داود

فى كتاب المناسك باب فى تحريم الدم ٢٢٣/٢ حديث رقم ٢٠٣٥ بنحوه.

الأحوال ، وهو هنا ممكن وذلك بأن يقال : إن آية البقرة مبينة لآية المائدة ، وحديث البخارى مخصص لمعوم آية البقرة ، وأما استدلالهم بحديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد وقال أنا أكرم من وفى بدمته. قلت : هذا الحديث أخرجه الدارقطنى فى سننه وقال : لم يسنده غير إبراهيم بن يحيى وهو مقروك الحديث عن ربيعة عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ فابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله. قلت :

وهو ضعيف أيضاً لمعارضته الحديث الصحيح وأيضاً فإن الأصل فى دماء المسلمين الحرمة فلا تفسك بمثل هذا الإسناد الضعيف.

وأما الاستدلال بأنه معصوم عصمة مؤيدة فيقتل به قاتله كالمسلم. قلت يجاب عن هذا بأن الإسلام حرم دم الذمى والمعاهد على نحو ما مر من حديث.

وأيضاً لا يقتل والد بوالده لأن من شروط وجب القصاص أن لا يكون القاتل أصلاً للمقتول وعليه لا يقتل والد بولده وإن نزلت درجته وسواء فى ذلك البنين والبنات حتى ولو كان القتل عمداً وممن قال بهذا القول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وبه قال الثورى والأوزاعى والشافعى وإسحاق وأصحاب الرأى.

واستدلوا على ذلك بما جاء عنه ﷺ " لا يقتل والد بولده " (١) قال ابن عبد البر تعقيباً على هذا الحديث : هو حديث مشهور عند أهل العلم بالحجاز والعراق مستفيض عندهم يفتى بشهرته وقبوله والعمل به عن الإسناد فيه حتى يكون الاسناد فيه مع شهرته تكلفاً.

(١) أخرجه الترمذى فى السنن كتاب الديات باب ما جاء فى الرجل يقتل ابنته يقال منه أم لا جزءاً من حديث وقال : هذا لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث اسماعيل بن مسلم ، واسماعيل بن مسلم الكسى قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ٤٣٩/٣ ، ٤٤٠.

واستدلوا كذلك بقوله ﷺ: "أنت ومالك لأبيك"^(١) قال صاحب الغنى : وقضية هذه الإضافة تمليكه إياه ، فإن لم تثبت حقيقة الملكية بقيت الإضافة شبهة في درء القصاص ، لأنه يدرأ بالشبهات ، ولأنه سبب إيجاده فلا ينبغي أن يتسلط بسببه على إعدامه.

وذهب بعض العلماء إلى أن الوالد يقتل بولده وتمسكوا بظاهر نصوص القرآن والسنة الموجبة للقصاص ولأنهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب أن يقتل كل واحد منهما بمصاحبه كالأجنبيين.

وقال الإمام مالك - رحمه الله - إن قتله حذفاً بالسيف ونحوه لم يقتل به ، وإن ذبحه أو قتله لا يشك في أنه عمد على قتله دون تلبيبه قتل به.

هذا مجمل ما ذهب إليه الفريقان بأدلتهم ولكن الراجح من وجهة نظري هو القول الأول لقوة أدلته وسلامتها من المعارضة القاحلة وأما ما استدل به أصحاب القول الثاني فيمكن أن يرد عليه بأن عموم نصوص الكتاب والسنة مخصوص بما استدل به الجمهور ، وقولهم بأنهما حران مسلمان من أهل القصاص فوجب أن يقتل لكل منهما من الآخر بأن هذا قياس مع وجود النص فلا يعتد به.

سلمنا سلامة أدلة هؤلاء لكن ما استدل به الجمهور يعتبر شبهة في درء الحد عن قاتل ولده ولا ننسى أن رسول الله ﷺ قال : "ادبروا الحدود بالشبهات..."^(٢).

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن في كتاب التجارات - مال الرجل من مال ولده ٧٦٩/٢ وقال محققه : اسناده صحيح ورجاله ثقات.

(٢) ذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ومراه إلى الترمذي بمعناه وقال : في اسناده يزيد بن زياد الدمشقي وهو ضعيف ٥٦/٤.

ولكن من له حق تنفيذ القصاص؟

لقد صرح القرآن الكريم بأن لولى دم القتل عمدا حق المطالبة بالقصاص من قاتله أو العفو عن القصاص مع قبول الدية أو العفو مطلقا فإن طالبوا بالقصاص ، فإن واجب الحاكم أو من ينوب عنه تمكين هؤلاء من القاتل ليقتلوا منه. قال تعالى: ﴿.....وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَيْهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا﴾ (الاسراء : الآية : ٣٣).

قال العلامة القرطبي : اتفق أئمة الفتوى على أنه لا يجوز لاحد أن يقتص من احد حقه دون السلطان ، وليس للناس ان يقتص بعضهم من بعض ، وإنما ذلك للسلطان ، او من نصبه السلطان لذلك ولهذا جعل الله السلطان ليتبض أيدي الناس بعضهم عن بعض.

وقال ابن قدامة : قال القاضي ولا يجوز استيفاء القصاص إلا بحضرة السلطان، وحكاه عن أبي بكر ، وهو مذهب الشافعي ، لأنه أمر يفتقر الى الاجتهاد ويحرم الحيف فيه ، فلا يؤمن الحيف من قصد التشفى فإن استوفاه من غير حضرة السلطان وقع الموقع ويمرر لاقتيائه ما منع من فعله ، ويحتمل ان يجوز الاستيفاء بغير حضرة السلطان اذا كان القصاص في النفس لان رجلا أتى النبي ﷺ برجل يقوده بنسعة^(١) فقال : أن هذا قتل أخي فاعترف بقتله فقال النبي ﷺ " اذهب فاقتله " رواه مسلم^(٢) بمعناه ولان اشتراط حضور السلطان لا يثبت إلا بنص أو إجماع أو بقياس ، ولم يثبت ذلك ويستحب أن يحضر شاهدان مثلا يجحد المجنى عليه الاستيفاء^(٣).

(١) نسمة : حبل من جلود مغلورة - جعلها كالزمام له يقوده بها.

(٢) أخرجه مسلم في القسامة ١٣٠٧/٣٢٢/٣ ، ١٣٠٨.

(٣) المغنى ٤٢١/١١ كتاب الخرج.

- قلت والراجح من هذين القولين انه لا يجوز لاحد أن يقتصر لوليه دون الرجوع إلى السلطان لان ذلك يؤدي إلى الفساد والفوضى ، وضباع الحقوق ، واما استدلال به الفريق الأخير من حديث مسلم السابق فلا دليل لهم فيه لان الرجل لم يفعل ذلك من تلقاء نفسه حتى استأذن رسول الله ﷺ فأنن له لكن لو اقتصر لنفسه قبل الوصول أجزاء ذلك وعزر كما نص على ذلك أصحاب القول الأول - والله اعلم.

الحالة الثالثة : التارك لدينة المفاقر للجماعة :

ذكر الفقهاء أن المرتد هو الراجح عن دين الإسلام إلى الكفر قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ يَمِينِهِ فِيمَنْتَ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (سورة البقرة ٢١٧) وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال "من بدل دينه فاقتلوه" (١).

وجملة ذلك : أن من أشرك بالله تعالى أو جحد ربوبيته ، أو وحدانيته أو زعم أنه صاحبة أو ولوداً ، أو جحد نبياً من أنبياء الله تعالى ، أو كتاباً من كتبه ، أو سب الله تعالى ورسوله ﷺ وذلك بعد أن أقر بالإسلام ، وشهد الشهادتين أو أحدهما فقد كفر بلا خلاف كذلك كل من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة ، كأحد أركان الإسلام الخمسة إذا كان ممن لا يجهل مثله ذلك ، أما إذا كان ممن لا يعرف الوجوب كأن يكون حديث عهد بالإسلام ، أو كان ناهضاً بغير أرض الإسلام ، أو كان يعيش في مكان لم تعلم فيه تعاليم الإسلام فمثل هذا يجب أن يعرف بهذه الأركان وتقام له الأدلة على وجوبها فإن أنكر بعد ذلك فقد كفر.

(١) أخرجه البخارى في كتاب استقابة المرتدين... باب حكم الرد والمردة واستقابتهم (فتح البارى ١٢/٣٧٩)

والترمذى في السنن في كتاب الحدود باب ما جاء في الرد وقال ابو عيسى : هذا حديث صحيح حسن

٤٧٤/٣ ، ٤٧٥ والنسائى في تحريم الدم. الحكم في الرد ٢٠/٣ وأبو داود في كتاب الحدود باب المرتد من

دينه ٨٤٨/٢ حديث رقم ٢٥٣٥.

أما إذا كان الجاحد ناشئاً بين المسلمين ومع أهل العلم فقد قال الفقهاء يكفر بمجرد جحدها لأن هذه الأركان لا تكاد تخفى على أحد من المسلمين لأن الكتاب والسنة مشحونان بأدلتها والاجماع منمقد عليها فلا يجحدها إلا معاند للإسلام ممنوع من التزام الأحكام رافض للكتاب والسنة.

كذلك قال الفقهاء : من اعتقد حل شئ أجمع المسلمون على تحريمه وظهر حكمه بين المسلمين ، وزالت الشبهة فيه للنصوص الواردة فيه كالحم الخنزير والزنا والخمر ، واشباه هذا مما لا خلاف فيه فقد كفر إذا كان قد نشأ بين المسلمين وهو ممن لا يجهل مثله ذلك.

كذلك قال الفقهاء من استحل قتل مسلم ، وأخذ ماله بغير شبهة وتأويل كفر لما سبق ، وإن كان بتأويل لم يكفر كالخوارج فأكثر أهل العلم لم يحكموا بكفرهم مع استحلالهم دماء المسلمين وأموالهم وفعلهم ذلك متقربين إلى الله تعالى ، كذلك لم يحكم بكفر ابن ملجم مع قتله أفضل الخلق في زمنه ، ولا يكفر المادح له على ذلك أيضاً المتمنى مثل فعله وهو عمران بن حطان قال مادحاً لقتله على رضى الله عنه :

يا ضربة من تقى ما أراد بها إلا ليبلغ عند رضواناً
إني لأذكره يوماً فأحسبه أو في البرية عند الله ميزاناً

وقد عرف عن الخوارج تكفير أكثر الصحابة ومن بعدهم ، واستحلال دمائهم وأموالهم واعتقادهم التقرب إلى الله ، ومع هذا لم يحكم أكثر الفقهاء بكفرهم لتأويلهم.

وكذلك يخرج في كل محرم استحل بتأويل مثل هذا فقد روى أن قدامة بن مظعون شرب الخمر مستحلاً فأقام عمر عليه الحد ولم يكفره ، وكذلك أبو جندل بن سهيل وجماعة شربوا الخمر مستحلين لها مستدلين بقوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ

اتَّقُوا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسِنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ^(١) فلم يكفروا وعرفوا تحريمها فتابوا وأقيم عليهم حدها ، قال الفقهاء فيخرج فيمن كان مثلهم مثل حكمهم وكذلك كل جاهل بشئ يمكن أن يجهله مثله لا يحكم بكفروه حتى يعرف ذلك وتزول عنه الشبهة ويستحله بعد ذلك.

قالوا : فكل من ارتد عن الإسلام على نحو ما سبق رجلاً كان أو امرأة وهو بالغ عاقل دمي إليه ثلاثة أيام وضيق عليه فإن لم يتب قتل لا فرق في هذا بين الرجال والنساء روى ذلك عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وبه قال الحسن والزهرى والنخعي ومكحول وحماد ومالك والليث والشافعي وإسحاق.

وروى عن علي والحسن وقتادة : أنها تسترق ولا تقتل ، لأن ابا بكر رضي الله تعالى عنه استرق نساء بنى حنيفة ونزار بهم واعطى علياً امرأة منهم فولدت له محمد بن الحنفية رضي الله تعالى عنه وهذا بمحضر من الصحابة فلم ينكر فكان إجماعاً. وقال أبو حنيفة: تجبر على الإسلام بالحبس والضرب ولا تقتل لقوله ﷺ : " لا تقتلوا امرأة"^(٢) ولأنها لا تقتل بالكفر الأصلي فلا تقتل بالكفر الطارئ كالصبي.

والصواب أنها تقتل بدليل قوله ﷺ : "من بدل دينه فاقتلوه" وقال ﷺ : "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة"^(٣).

(١) سورة المائدة الآية ٩٣.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩/٧ جزءاً من حديث ثم قال: في اسنانه منقطع وضعيف وأصل الحديث مند البخاري ومسلم فقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد باب قتل النساء في الحرب عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : وجد امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ فلهي رسول الله ﷺ عن قتل النساء والمهينان - الفتح ١٧٢/٦ ومسلم في الجهاد ١٣٦٤/٢٥/٣.

(٣) سبق تخريجه.

وروى الدارقطني أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام فبلغ أمرها إلى ﷺ فأمر أن تستتاب ، والا قتل^(١) ، ولأنها شخص مكلف بدل دين الحق بالباطل فتقتل كالرجل.

وأما ما نهى النبي ﷺ فالمراد به المرأة الكافرة بالأصل قال ذلك حين رأى امرأة مقتولة وكانت كافرة أصلية ولهذا نهى النبي ﷺ الذين بعثهم إلى ابن أبي الحقيق عن قتل النساء.

ولم يكن فيهم مرتد ويخالف الكفر الملقى الطارئ بدليل أن الرجل يقر عليه ، ولا يقتل أصحاب الصوامع والشيوخ والمكافيف ، ولا تجبر المرأة على تركه بضرب ولا بحبس ، والكفر الطارئ بخلافه والصبي غير مكلف بخلاف المرأة وأما بنو حنيفة فلم يثبت أن من استرق منهم تقدم له إسلام ، ولم يكن بنو حنيفة أسلموا كلهم وإنما أسلم بعضهم والظاهر أن الذين أسلموا كانوا رجالاً فمنهم من ثبت على إسلامه منهم ثمانية بن أقال ومنهم من ارتد منهم الدجال الحنفى^(٢).

وأما قوله ﷺ "المفارق للجماعة" فهي صفة للتارك لا صفة مستقلة ، والا كانت الخصال أربعا ، قال ابن حجر : قال القرطبي في المفهم : ظاهر قوله "المفارق للجماعة" أنه نعت للتارك لدينه ، لأنه إذا ارتد فارق جماعة المسلمين ، غير أنه يلتحق به كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يرتد كمن يمتنع عن إقامة الحد عليه إذا وجب ويقاتل على ذلك كأهل البنى وقطاع الطرق والمحاربين من الخوارج وغيرهم قال : فيتناولهم لفظ الجماعة بطريق العموم.^(٣)

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٨ والدارقطني في السنن ١١٨/٣ وذكره الزيلعي في نصب الرتبة ٤٥٨/٣ ، ٤٥٩ من طرق كلها ضعيفة وابن حجر في التلخيص وقال إسناده ضعيف ٥١/٤.

(٢) المفنى - كتاب المردج ١٢ / ١٠١ وما بعدها بتصرف.

(٣) الفتح عند شرحه لعنيث ابن مسعود ج ١٢ / ٢١١.

فكل من فارق جماعة المسلمين ، وشق مما الطاعة ، وخرج على الإمام الصحيحة بيعته ، المفروضة طاعته ، فهذا يجوز قتله قطعاً لدابر الفتنة والفساد المؤديان إلى الفوضى ، وإحداث القلاقل والفتن والاضطرابات التي ينتج عنها اختلاف الكلمة وتفرق الأمة ، بخرق وحدة الصف الإسلامي ووحدة المسلمين بالخروج عليهم .

والناظر في تاريخ أمة الإسلام يجدها ما ضعفت على مر العصور والأزمان إلا بسبب الخروج على أئمة المسلمين وخلفائهم ، ومن هنا تفرقت الدولة الإسلامية إلى دويلات ، وفشل المسلمون في الحفاظ على وطنهم وذهبت ريحهم أمام جبروت أعدائهم ، وذاقوا المرارة بعد المرارة ، ذاقوا مرارة فشلهم وفرقتهم ، والعجيب أنهم ما زالوا يتجرعون المرارة بدون أن يبحثوا عن السبب الحقيقي الذي أدى بهم إلى هذا المصير ، وإن بحثوا يبحثون عن أسباب غير حقيقية وبالتالي لا يثمر معهم علاج بحال من الأحوال ، مع أن بين أيديهم كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فيها تصوير لداءات الأمة وكيفية علاجها المثلى ، إلا أن الأمة تأبى إلا أن تدفن رأسها في التراب بالبحث عن سبب مرضها عند عدوها ، وبأخذ علاجها ممن يرغب في قتلها وذلك بإصرار عجيب مريب ، وينفس الإصرار يابون أن يأخذوا تشخيص أمراضهم عن الله تعالى الخبير بأمر الأمة إذ هو خالقها والعليم بها. ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ أو من سنة رسوله ﷺ المتلقى عن الله تعالى وحيه معقدين أن الكتاب والسنة سبب تخلفهم .

ومن هنا فقد شرع الإسلام لولى الأمر قتل الفئة الباغية كما صرح به قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَجَاهِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(١)

(١) سورة المجرات الآية ٩.

ولكن من هم البغاة:

قال ابن قدامة : هم قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الإمام ويرمون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كنهم إلى جمع الجيش ، وبين ذلك أنه يشترط لوصف أى فئة بالبغى أن يتحقق فيها الصفات الآتية :

أولاً: الخروج عن طاعة الحاكم العادل التى أوجبها الله تعالى على المسلمين لأولياء أمورهم قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ الآية ، فقد أوجب الله تعالى بهذه الآية طاعة أولى الأمر من المسلمين وعلى هذا تضافرت نصوص السنة الصحيحة فقد جاء عن عبادة ابن الصامت قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فى منشطنا ومكرهنا وعسرنا وأثرنا^(١) علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً^(٢) عندكم من الله فيه برهنا^(٣) وعنه ﷺ: "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشى كأن رأسه زبيبة"^(٤) وعن ابن عمر

(١) الأثر : فيها ثلاث لغات: الأولى بفتح الهمزة والثاء، والثانية بضم الهمزة وسكون الثاء والثالثة بكسر الهمزة وسكون الثاء ، والمراد بها هذا الاستقلال والاختصاص بأمر الدين.

(٢) بواحاً : بفتح الباء والواو ، وقيل : براحاً بفتح الباء والراء والمعنى كفراً ظاهراً.

(٣) أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب الفتن باب سترون بمدى أموراً تذكرونها (الفتح ٧/١٣) وأعله بدموه فى كتاب الأحكام. باب كيف يبايع الناس الإمام (الفتح ٢٠٤/١٣) ومسلم فى كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية (مسلم بشرح للنووى ٢٢٨/١٢/١٢) والترمذى فى السنن فى كتاب الجهاد باب ما جاء لا طاعة لخلق فى معصية الخالق ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وابن باحة فى سننه فى كتاب الجهاد - باب لا طاعة فى معصية الله ٩٥٧/٢

(٤) أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (الفتح ١٣٠/١٣) والبيهقى فى الشعب فى الباب الحادى والربعين وهو باب فى طاعة أولى الأمر بفصولها ٤/٦ وابن ماجه فى السنن فى كتاب الأحكام باب طاعة الإمام ٩٥٥/٢.

عن رسول الله ﷺ قال: السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره وما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أمر فلا سمع ولا طاعة".^(١)

ثانيًا: أن يكون الخروج من جماعة قوية لها شوكة وقوة ، بحيث يحتاج الحاكم لإعادتهم إلى الصف إلى جيش وقاتل ، فإن لم يكونوا كذلك بأن كانوا قلة ، أو لا سلاح معهم ، بحيث يمكن ضبطهم وإعادتهم على الطاعة بدون قتال فليسوا ببغاة.

ثالثًا: أن يكون لديهم تأويل يمتقنون به جواز الخروج على الإمام، أو منع حق مالى لله تعالى ، أو حق لآدمى كالتصاص مثلاً ، فإن لم يكن لهم تأويل سائغ يمتقنونه ، بل كان غرضهم من الخروج على الإمام أمراً من أمور الدنيا ، مجرد منازعة أولى الأمر لتحقيق مكسب سياسى مثلاً فهؤلاء ليسوا ببغاة بل ينطبق على أصحاب هذا الصنيع وصف المحاربة الذى جاء فى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا.....﴾ الآية.

رابعًا: أن يكون لهم مطاوع فيهم ، يحصل به قوة لشوكتهم ، وإن لم يكن إماماً منصوباً ، لأنه لا قوة لجماعة لا قيادة لها.

هذا خلاصة ما ذكر الفقهاء فى صفات أهل البغى^(٢) ، فإن كان الخارجون على الإمام ممن لا تنطبق عليه هذه الشروط فليسوا ببغاة بل هم محاربون ، أو قطاع طرق لهم أحكام أخرى تختلف عن أحكام أهل البغى تعلم من مظانها.

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه فى كتاب السمع والطاعة للإمام الفتح ١٣٥/٦ والإمام مسلم فى كتاب الإمارة - باب وجوب طاعة الأمراء فى غير معصية (مسلم بشرح النووى ج ١٢/٢٢٦ وابو داود فى كتاب الجهاد - باب فى الطاعة (عون الميود ٢٠٨/٧ ، ٢٠٩) والترمذى فى كتاب الجهاد باب ما جاء - لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق (تحفة الأحوى ٢٩٨/٥ ، ٢٩٩) وقال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وابتدأ ما جاء فى كتاب الجهاد باب لا طاعة فى معصية الله (٩٥٥/٢).

(٢) مثلاً المغنى لابن قدامة كتاب أهل البغى ج ١٢ / ص ٦٤ وما بعدها.

هذا وقد نصت الآية على وجب قتال أهل البغى بقصد ردعهم وإصلاحهم بإعادتهم إلى صف الأمة ، لا بغرض قتلهم ، وذلك بعد عدم قبولهم للصلح ، درءاً للفتنة ، ومحافظة على وحدة الأمة وتماسكها. وعملاً على استمرار علاقة الإخاء بين المسلمين بدون خدش يمكن أن يذهب بمصير الأمة أدراج الرياح بانتشار الفوضى ، وإحداث القلاقل والاضطرابات التي لا تسبب إلا تمزق الأمة وتفتت وحدتها ، كما حدث ذلك عند زوال الدولة الإسلامية وقيام دويلات أخرى على أنقاضها ، والتاريخ خير دليل على ذلك.

إن الإسلام من خلال هذه الآية قد وضع قاعدة شرعية لحماية المجتمع المسلم وصيانتة من التفكك والخصام تحت النزوات والاندفاعات ثم لإقرار الحق والعدل بين أفراد الأمة بدافع من تقوى الله عز وجل يوضح ذلك الإمام القرطبي فيقول:

(قال العلماء : لا تخلوا الفتان من المسلمين في اقتتالهما ، إما أن يقتلا على سبيل البغى منهما جميعاً أولاً. فإن كان الأول فالواجب في ذلك أن يمشى بينهما بما يصلح ذات البين ، ويثمر المكافة والمواذعة ، فإن لم يتحاجزا ولم يمتطحا وأقامتا على البغى صير إلى مقاتلتهما. وأما إن كان الثاني وهو أن تكون إحداها باغية على الأخرى ، فالواجب أن تقاتل فئة البغى إلى أن تكف وتتوب ، فإن فعلت أصلح ما بينها وبين البغى عليها بالقسط والعدل ، فإن التحم القتال بينهما لشبهة دخلت عليهما وكنتاها عند أنفسهما محقه. فالواجب إزالة الشبهة بالحجة البينة وبالبراهين القاطعة على مرشد الحق. فإن ركبنا متن اللجاج ولم نعمل على شاكلة ما هدينا إليه ، ونصحنا به من اتباع الحق بعد وضوحه لهما فقد لحقنا بالفتنتين الباغيتين والله أعلم^(١).

(١) الجامع لأحكام القرآن تفسير سورة الحجرات ٩/٦٣٦٧.

ويخص أن الآية الكريمة قد وصفت الطائفتين بالإيمان. فدل ذلك على أنهم لم يخرجوا عن الإيمان بالبغى ، وإن أوجبتم قتالهم ، حتى يفيئوا إلى امر الله تعالى. ووصفهم الإيمان في هذه الآية وبالأخوة في الآية التالية لها ما يدل على أن قتالهم يختلف عن قتال الذين كفروا ومن هنا فقد ذكر الفقهاء أن قتال أهل البغى يختلف عن قتال الكفار في أحد عشر وجهاً هي :

- ١- أن يقصد الإمام ردهم لا قتلهم.
- ٢- أن يكف عن منبرهم.
- ٣- لا يجهز على جريحهم.
- ٤- لا تقتل أسراهم.
- ٥- لا تغنم أموالهم.
- ٦- لا تصبى نرايرهم.
- ٧- لا يستعان عليهم بمشرك.
- ٨- لا يوادعهم على مال.
- ٩- لا تنصب عليهم الرذعات.
- ١٠- لا تحرق مساكنهم.
- ١١- لا يقطع شجرهم.

وهذا ما فعله أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فقد قاتل من تمسك بالإسلام وامتنع عن أداء الزكاة ، وأمر ألا يتبع مؤل ، ولا يجهز على جريح ، ولم تحل أموالهم وعلى كل فالمسألة طويلة الذيل فمن أراد مزيداً فليرجع إليها في مظانها من كتاب الفروع.

ولا يعكر على هذا حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : "إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار. فقلت يا رسول الله : هذا القاتل ، فما بال المقتول؟ قال : إنه كان حريصاً على قتل صاحبه" (١) لأن هذا كما قال شراح الحديث فيما إذا كان القتال بدون تأويل سائغ كأن كان القتال من أجل عداوة دنيوية ، أو طلب ملك ، فلا يدخل تحت هذا الوعيد ، أي أنه قتال من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان باب (وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا...) فتح الباري ١٠٦/١.

أجل دنيا أو عصبية ، أو كان قاطع طريق مثلاً ، وإلا لو ترك قتال هؤلاء عملاً بظاهر هذا الحديث فسينتشر الفساد وتعم القوضى ، ويجد كل من تسول له نفسه ارتكاب منكر مما سبق أن يفعله حيث لم يمنعه أحد عن صنيعه هذا ، وهذا ما ينبغى أن يحمله عليه هذا الحديث.

ولو كان الواجب فى كل اختلاف يقع بين المسلمين الهرب منه بلزوم المنازل وكسر السيوف لما أقيم حد ، ولا أبطل باطل ، ولو جد أهل الفسوق سبيلاً إلى ارتكاب المحرمات من أخذ الأموال ، وسفك الدماء وسبى الحريم بأن يحاربوهم ويكف المسلمون أيديهم عنهم بأن يقولوا هذه فتنة ، وقد نهينا عن القتال فيها وهذا مخالف للأمر بالأخذ على أيدي السفهاء وقد أخرج البزار فى حديث "القاتل والمقتول فى النار" ويؤيده ما أخرجه مسلم بلفظ "لا تذهب الدنيا حتى تأتى على الناس زمان لا يدرى القاتل فيم قتل ، ولا المقتول فيما قتل فليل : كيف ذلك؟ قال : الهرج ، القاتل والمقتول فى النار" قال القرطبي : فبين هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب دنيا أو اتباع هوى فهو الذى أريد بقوله : "القاتل والمقتول فى النار".

قال الإمام الذهبى : قال سليمان الخطابى رحمة الله : هذا إنما يكون كذلك إذا لم يكونا يقتتلان على عداوة بينهما وعصبية ، أو طلب دنيا ، أو رئاسة ، أو علو ، فأما من قتل أهل البغى على الصفة التى يجب قتالهم بها ، أو دفع عن نفسه أو حريمه فإنه لا يدخل فى هذه ، لأنه مأمور بالقتال للذب عن نفسه غير قاصد به قتل صاحبه إلا إن كان حريماً على قتل صاحبه ، ومن قاتل باغياً أو قاطع طريق من المسلمين فإنه لا يحرص على قتله إنما يدفعه عن نفسه ، فأما من خالف هذا النعت فهو الذى يدخل فى هذا الحديث الذى ذكرناه والله أعلم.

أما ما وقع بين الصحابييين الجليلين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما فالأمر كما ذكر الإمام القرطبي رحمه الله :

(وقال جلّة من أهل العلم : إن الوقعة بالبصرة بينهم كانت على غير عزيمة منهم على الحرب بل فجأة ، وعلى سبيل دفع كل واحد من الفريقين عن أنفسهم لظنه أن الفريق الآخر قد غدر به ، لأن الأمر كان قد انتظم بينهم وتم الملاح والتفرق على الرضا ، فخاف قتلة عثمان رضى الله عنه من التمكن منهم والإحاطة بهم فاجتمعوا وتشاوروا واختلفوا ، ثم اتفقت آراؤهم على أن يفترقوا فريقين ، ويبعدوا بالحرب سحرة في العسكرين ، وتختلف السهام بينهم ويصيح الفريق الذى فى معسكر على : غدر طلحة والزبير ، والفريق الذى فى معسكر طلحة والزبير : غدر على ، فتم لهم ذلك على ما دبروه ، ونشبت الحرب ، فكان كل فريق دافعاً لمكرته عند نفسه ، ومانعاً من الإشاطة بدمه ، وهذا صواب من الفريقين ، وطاعة لله تعالى ، إذا وقع القتال والامتناع منهما على هذا السبيل وهذا هو الصحيح المشهور).

ثم قال : لا يجوز أن ينسب إلى احد من الصحابة خطأ مقطوع به ، إذ كانوا كلهم اجتهدوا فيما فعلوه ، وأرادوا الله عز وجل ، وهم كلهم لنا أئمة ، وقد تعهدنا بالكف عما شجر بينهم ، وألا نذكرهم إلا بأحسن الذكر ، لحرمة الصحبة ، ولنهى النبى ﷺ عن سبهم ، وأن الله قد غفر لهم ، وأخبرنا بالرضا عنهم هذا مع ما قد ورد من الأخبار من طرق مختلفة عن النبى ﷺ أن طلحة شهيد يمشى على جه الأرض، فلو كان ما خرج إليه من الحرب عمياناً لم يكن بالقتل فيه شهيداً. وكذلك لو كان ما خرج إليه خطأ فى التأويل وتقصيراً فى الواجب عليه ، لأن الشهادة لا تكون إلا بقتل فى طاعة ، فوجب حمل أمرهم على ما بيناه ، ومما يدل على ذلك ما صح وانتشر من اخبار على بأن قاتل الزبير فى النار. وقوله : سمعت رسول الله ﷺ يقول: "بشر قاتل ابن صفية فى النار"^(١) وإذا كان كذلك فقد ثبت أن طلحة والزبير غير عاصين ولا آثمين بالقتال، لأن ذلك لو كان كذلك لم يقل النبى ﷺ فى حق طلحة (شهيد)... ولم يخبر

(١) أخرجه الإمام أحمد فى مسند على بن أبى طالب رضى الله عنه ٨٩ / ١.

أن قاتل الزبير في النار وكذلك كل من قعد غير مخطئ في التأويل. بل صواب أراهم الله الاجتهاد وإذا كان كذلك لم يوجب ذلك لعنهم والبراءة منهم وتلسيقهم ، وإبطال فضائلهم وجهادهم وعظيم غنائهم في الدين ، رضى الله عنهم ، وقد سئل بعضهم عن الدماء التي أريقَت فيما بينهم فقال : ﴿ تِلْكَ أُمَةٌ قَدْ خَلَّتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وسئل بعضهم أيضا فقال : (تلك دماء طهر الله منها يدي فلا اخضب بها لسانى) يعنى فى التحرز من الوقوع فى خطأ والحكم على بعضهم بما لا يكون مصيباً فيه.

إن قال ابن فورك : ومن أصحابنا من قال : سبيل ما جرت بين الصحابة من المنازعات كسبيل ما جرى بين إخوة يوسف مع يوسف ، ثم إنهم لم يخرجوا بذلك عن حد الولاية والنبوة فكذلك الأمر فيما جرى بين الصحابة ، وقال المحاسبى : فأما الدماء فقد اشكل علينا القول فيها باختلافهم. وقد سئل الحسن البصرى عن قتالهم فقال : قتال شهده أصحاب محمد ﷺ وغبنا ، وعلوموا وجهلنا ، واجتمعوا فاتبعنا ، واختلفوا فوقفنا ، قال المحاسبى : فنحن نقول كما قال الحسن ، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا ، وتتبع ما اجتمعوا عليه ونقف عندما اختلفوا فوقفنا ، قال المحاسبى : فنحن نقول كما قال الحسن ، ونعلم أن القوم كانوا أعلم بما دخلوا فيه منا ، وتتبع ما اجتمعوا عليه ونقف عند ما اختلفوا فيه ، ولا نبتدع رأياً منا ، ونعلم أنهم اجتهدوا وأرأوا الله عز وجل ، إذ كانوا غير متهمين في الدين.

قال الحارث الأعور : سئل على رضى الله عنه وهو القدوة عن قتال أهل البنى من أهل الجمل وصفين : أمشركون هم؟ قال : لا ، من الشرك فروا. فقيل : أمنافتون؟ قال : لا ، لأن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً. قيل له فما حالهم. قال : إخواننا بغوا علينا.

والخلاصة في كل ما تقدم أن الحرب التي نشبت بين الإمام علي ومعاوية رضي الله عنهما كانت نتيجة اجتهاد من الفريقين بنية خالصة لله تعالى ثم بينة الإخلاص لمصلحة الإسلام والمسلمين وإن فالقاتل والمقتول من الفريقين في الجنة إن شاء الله تعالى وكلاهما مأجور مثاب على ما فعل إذ أن المجتهد لله تعالى إن أصاب له أجران وإن أخطأ فله أجر واحد يعني له أجر واحد نتيجة ما بذل من جهد ابتغاء وجه الله تعالى ولا شك أن هذا نوع من العبادة وهذا يجعله معذوراً بخطئه والله أعلم.

وختاماً أقول : مما سبق يتبين لنا مدى اهتمام الإسلام بالنفس المؤمنة ،
وأنه يبذل أقصى جهد لحماية هذه النفس من أدنى خطر يهددها ولكنه في نفس
الوقت لا ينسى المحافظة على المجتمع المسلم من كل ما يمكن أن يذهب بصفو هذا
المجتمع أو يعصف بوحدة ، أو يعرضه للفوضى والقلق من هذه الطفيليات التي
تخرج من تحت عباءة من في نفوسهم مرض ، أو في إيمانهم خلل وذلك عن طريق
تشريعات حاسمة لو طبقت بدقة واحكام لكانت كفيلة بقطع دابر الإجرام وأهله من
غير ظلم أو عدوان تحقيقاً لمبدأ العدالة الإلهية بين الخلق ، تلك العدالة القائمة على
العلم والحكمة الإلهية (الا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) إلا ما أحوج أمتنا إلى
عودة صادقة حميدة إلى كتاب ربها وسنة نبيها ﷺ بصدق وإخلاص يكشف عن رغبة
صادقة في تحقيق مبدأ العدالة في الأرض وصولاً إلى سعادة الدنيا والنجاة في الآخرة ،
وأنه لأمر جد يسير شريطة يقظة الضمير وحياة القلوب بالإيمان حتى تنطلق الأرواح
والأبدان في سير حثيث دعوب نحو صراط الله المستقيم ، نسأل الله العلى القدير أن
يهيئ لأمتنا سبيل رشد وطريق خير يعيدها إلى رشدها وصوابها ويخرجها من
حيرتها إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

تمت بحمد الله تعالى.

أهم المراجع

كتب التفسير وعلوم القرآن :

- أحكام القرآن لابن العربي - دار الجيل بيروت لبنان - بدون تاريخ.
- البحر المحيط لأبي حيان الغرناطي الأندلسي طبعة دار احياء التراث العربي - بيروت لبنان - الطبعة الثانية ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- التحرير والتفوير لابن عاشور - طبعة الدار التونسية بدون تاريخ.
- تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير طبعة دار احياء الكتب العربية - فيصل - عيسى البابي الحلبي بدون تاريخ.
- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب للرازي. طبعة المكتبة التوفيقية بدون تاريخ.
- تفسير القاسمي محاسن التأويل.
- جامع البيان للطبري.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي - طبعة دار الفد العربي - الخامسة ١٩٨٨م - ١٤٠٩هـ.
- الدار المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي.
- فتح القدير للإمام الشوكاني طبعة مصطفى البابي الحلبي الثانية ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م.

ثانيا : كتب السنة :

- سنن الترمذي طبعة دار الحديث بالقاهرة الطبعة الولي ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
- سنن النسائي طبعة دار الحديث بالقاهرة ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

- شرح الإمام النووي لاسلم - مكتبة الدعوة بدون تاريخ.
- فتح الباري شرح صحيح البخارى للإمام ابن حجر العسقلانى الطبعة الثالثة دار الطبعة السلفية ١٤١٧هـ.

كتب التراجم:

- تقريب التهذيب لابن حجر طبعة دار الرشيد الثالثة ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- تهذيب التهذيب لابن حجر طبعة دار الكتاب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م.

ومن كتب العقيدة:

- الأربعيني فى أصول الدين للرازى طبعة الحلبي.

ومن كتب الفقه:

- المغنى لابن قدامه طبعة دار الحديث بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

ومن كتب اللغة:

- لسان العرب للفيروز آبادى الطبعة الثانية بيروت بدون تاريخ.
- وهناك مراجع أخرى تعلم من خلال البحث.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
تحذير القرآن من قتل النفس المؤمنة	٤
أنواع القتل	٩
هل للمقاتل عمداً توبة	١١
ما يباح به دم المسلم	٢١
الحالة الأولى	٢١
الحالة الثانية	٢٥
الحالة الثالثة	٣٥
قتال أهل البغى	٤٠
الخاتمة	٤٨
المراجع	٤٩